الأمم المتحدة

A/C.2/55/L.64

الجمعية العامة

Distr.: Limited
8 December 2000
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩٢ (ج) من جدول الأعمال
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:
أزمة الديون الخارجية والتنمية

مشروع قرار مقدم من نائبة رئيس اللجنة، السيدة آن بارينغتون (أيرلندا)، على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/55/L.38

تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥١/١٦٤ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ٥٢/١٨٥ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ٥٣/١٧٥ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ٥٤/٢٠٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ بشأن تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام بشأن التطورات الأخيرة في حالة ديون البلدان النامية[(١)]،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الألفية للأمم المتحدة الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[(٢)]،

---

(١) A/55/422.

(٢) القرار ٥٥/٢.

وإذ تلاحظ مع القلق استمرار مشاكل الديون وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية المثقلة بالديون التي تؤثر سلبا على جهودها الإنمائية ونموها الاقتصادي، وإذ تشدد على أهمية التخفيف، إلى الأبد، من أعباء الديون وخدمة الديون المرهقة لها بهدف بلوغ مستوى من الديون وخدمة الديون تقدر على تحمُّله،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ استمرار عبء الديون المرتفعة الذي تتحمله معظم البلدان الأفريقية والبلدان الأقل نموا، والذي يزيد من حدته، في جملة أمور، اتجاه أسعار السلع الأساسية إلى الانخفاض، وإذ تلاحظ أيضا أن الأزمة المالية قد أدت إلى تفاقم أعباء خدمة الديون التي تتحملها البلدان النامية، بما فيها البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، لا سيما في سياق الوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بالديون وخدمة الديون دون تأخير بالرغم من القيود المالية الخارجية والمحلية الشديدة التي تعاني منها،

وإذ تؤكد من جديد الحاجة إلى اتخاذ مزيد من التدابير، بحسب الاقتضاء، لمعالجة مشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية بصورة فعالة ومنصفة وذات وجهة إنمائية، وذلك بهدف مساعدتها على الخروج من دوامة إعادة جدولة الديون وعبء الديون التي لا طاقة لها بها، وترحب أيضا بالجهود التي بذلت في هذا الصدد،

وإذ ترحب بالجهود التي تبذلها البلدان المدينة على الرغم من التضحيات الاجتماعية الكبيرة التي كثيرا ما تصحبها، وتؤكد على أهمية تلك الجهود من أجل تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وبرامج التكيف الهيكلي الرامية إلى تحقيق الاستقرار وزيادة حجم المدخرات والاستثمارات المحلية بهدف اكتساب القدرة على المنافسة للاستفادة من فرص الوصول إلى الأسواق، حيثما تكون متاحة، وتقليص التضخم، وتحسين الكفاءة الاقتصادية ومعالجة الجوانب الاجتماعية للتنمية، بما في ذلك القضاء على الفقر، فضلا عن إقامة شبكات الضمان الاجتماعي للطبقات الضعيفة والأكثر عوزا بين سكانها، وتشجع تلك البلدان على الاستمرار في هذه الجهود،

وإذ تسلِّم بضرورة إيلاء اهتمام وثيق لما للإصلاحات الاقتصادية من آثار على الفقراء، وتدعو في هذا الصدد إلى وجوب أن تسهم ورقات استراتيجية الحد من الفقر المنبثقة عن البلدان وذات العلاقة بمبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في تخفيف حدة الفقر،

وإذ تؤكد على الحاجة إلى النمو المتواصل للاقتصاد العالمي فضلا عن التوزيع المنصف لفرص العولمة وفوائدها، واستمرار وجود بيئة اقتصادية دولية داعمة فيما يتعلق بأمور منها معدلات التبادل التجاري وأسعار السلع الأساسية وتحسين فرص الوصول إلى

الأسواق والممارسات التجارية والحصول على التكنولوجيا وأسعار الصرف وأسعار الفائدة الدولية، وإذ تلاحظ استمرار الحاجة للموارد من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة في البلدان النامية، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ونتائج مؤتمرات الأمم المتحدة المعقودة مؤخرا،

وإذ تلاحظ أن الآليات التي من قبيل إعادة جدولة الديون وتحويل الديون لا تكفي وحدها لحل المشاكل المتصلة بالقدرة على تحمل الديون على المدى الطويل، وإذ تشدد في هذا الصدد على الحاجة المستمرة لانتهاج سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي، فضلا عن التنفيذ الكامل والسريع والفعال للمبادرات التي ستعزز مساعدة البلدان النامية، لا سيما أشد البلدان فقرا وأكثرها مديونية، وخاصة في أفريقيا، في جهودها الرامية إلى تحسين حالة الديون فيها في ضوء استمرار المستويات المرتفعة جدا لإجمالي رصيد الديون وأعباء خدمة الديون،

وإذ ترحب بمبادرة الديون المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي اتخذتها مجموعة البلدان الصناعية الكبرى السبعة في اجتماعها المعقود في كولونيا، ألمانيا، في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، والقرارات التي اتخذها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ بشأن المبادرة المعززة التي كان الهدف منها تخفيف الديون بشكل أعمق وأوسع وأسرع،

وإذ ترحب أيضا بالإجراءات التي اتخذتها البلدان الدائنة في إطار نادي باريس وتلك التي اتخذتها بعض البلدان الدائنة فيما يتعلق بإلغاء الديون الثنائية، وتحث جميع البلدان الدائنة على المشاركة في الجهود الرامية إلى معالجة مشكلات الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجه البلدان النامية،

وإذ ترحب كذلك بقيام المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي والمجلس التنفيذي للبنك الدولي باتخاذ مجموعة من التدابير الرامية إلى الإسراع بتنفيذ المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بما في ذلك التحلي بالمزيد من المرونة فيما يتعلق بسجل المتابعة، مع التركيز على تنفيذ السياسات، بالإضافة إلى التأكيد على إمكانية الوصول إلى مرحلة اتخاذ القرار وتخفيف أعباء الديون قبل الانتهاء من ورقات استراتيجية الحد من الفقر، طالما أمكن التوصل إلى اتفاق بخصوص ورقات استراتيجية الحد من الفقر المؤقتة، وتلاحظ أيضا مع الارتياح موافقة المجلسين المذكورين على المقترحات الرامية إلى تبسيط الوثائق الأولية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون،

وإذ تسلِّم بأن التنفيذ الكامل للمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون يتطلب رصد موارد مالية ضخمة، تؤكد في هذا الصدد، على الحاجة لتقاسم أعباء الديون بالعدل والإنصاف والشفافية فيما بين أصحاب الدين العام على الصعيد الدولي وغيرهم من البلدان المانحة، وإذ تشدد أيضا على الحاجة لتوفير التمويل الكافي للصندوق الاستئماني للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والصندوق الاستئماني وللمرفق المعني بتخفيف حدة الفقر والنمو ومبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وإذ ترحب، في هذا الصدد بالتبرعات والتبرعات المعلنة من قِبل المانحين لهذين الصندوقين،

وإذ تلاحظ مع القلق أن بعض البلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون تواجه صعوبات خطيرة فيما يتعلق بالوفاء بالتزامات خدمة ديونها الخارجية لأسباب، من بينها، قيود على السيولة،

وإذ تشدد على أن الإدارة الفعالة لديون البلدان النامية، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل، تمثل أحد العوامل المهمة لنموها الاقتصادي بشكل مطرد ولسلاسة أداء الاقتصادي العالمي،

وإذ تشدد أيضا على أهمية تهيئة بيئة تمكينية سليمة من أجل الإدارة الفعالة للديون،

١ - **تسلم** بأن إيجاد حلول فعالة ومنصفة وذات وجهة إنمائية لمشاكل الديون الخارجية وأعباء خدمة الديون في البلدان النامية من شأنه أن يساهم إلى حد كبير في تعزيز الاقتصاد العالمي وفي جهود البلدان النامية الرامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ونتائج المؤتمرات العالمية المعقودة مؤخرا؛

٢ - **تؤكد** من جديد على الحاجة لقيام المجتمع الدولي، حسبما جاء في إعلان الألفية، بمعالجة مشاكل الديون التي تواجهها البلدان النامية ذات الدخل المنخفض والدخل المتوسط معالجة شاملة وفعالة، وذلك باتخاذ مختلف التدابير الوطنية والدولية التي تمكن تلك البلدان من تحمل عبء ديونها على الأمد الطويل؛

٣ - **تدعو** إلى التنفيذ الكامل والسريع والفعال للمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتشدد في هذا الصدد على قيام مجتمع المانحين بتوفير الموارد الإضافية اللازمة لتنفيذ الاحتياجات المالية المستقبلية لهذه المبادرة، ومن ثم ترحب بالاتفاق على ضرورة استعراض تمويل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بصورة تقوم على التحليل بمعزل عن احتياجات التغذية الخاصة بالمؤسسة الإنمائية الدولية، ولكن بما يتفق مع اجتماعات التغذية الثالثة عشرة الخاصة بهذه المؤسسة، وتدعو جميع المانحين للاشتراك في هذه العملية للرابطة بشكل تام؛

٤ - **تدعو أيضا** في هذا الصدد البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى أن تتخذ في أسرع وقت ممكن التدابير المتعلقة بالسياسات اللازمة لتأهيلها للاستفادة من المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ولإيصالها إلى مرحلة اتخاذ القرار؛

٥ - **تكرر** مناشدتها للبلدان الصناعية، حسبما جاء في إعلان الألفية فيما يتصل بتلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا، لأن توافق على شطب جميع الديون الرسمية الثنائية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، مقابل تعهد البلدان باتخاذ تدابير محددة للحد من الفقر.

٦ - **تشدد** على أهمية مواصلة تنفيذ المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، مع توفير قدر كبير من التخفيف المؤقت للديون خلال الفترة بين مرحلة اتخاذ القرار ومرحلة الإنجاز المراعاة الواجبة للأداء السياسي للبلدان المعنية بطريقة تقوم على الشفافية والمشاركة التامة من جانب البلدان المدينة، لأغراض منها تحديد نقطة الإنجاز القائمة، وتؤكد في هذا الصدد على أهمية ورقات استراتيجية الحد من الفقر المملوكة للبلدان؛

٧ - **تشدد أيضا** على أهمية الاستمرار في التحلي بالمرونة فيما يتعلق بالمبادرة المعززة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، خاصة في حالات فيما يتصل بالبلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع؛

٨ - **تشير** إلى أهمية أن يواصل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي جهودهما الرامية إلى تعزيز الشفافية والنزاهة وتحليل مدى القدرة على تحمل الديون، وإلى أهمية التعاون مع البلدان المدينة فيما يتعلق بالحصول على المعلومات اللازمة؛

٩ - **ترحب** بالإطار المقترح لتعزيز الصلة بين تخفيف عبء الديون والقضاء على الفقر، وتشدد على ضرورة التنفيذ المرن لهذا الإطار، مع التسليم بأن مرحلة اتخاذ القرار يمكن بلوغها في مرحلة انتقالية مع الاتفاق على ورقة استراتيجية الحد من الفقر وإن كان ينبغي أن تكون ورقات استراتيجية الحد من الفقر جاهزة عند بلوغ مرحلة اتخاذ القرار، لكنه في جميع الأحوال يتعين تحقيق تقدم ملموس في تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر عند بلوغ مرحلة الإنجاز؛

١٠ - **تشدد** على ضرورة أن تكون برامج الحد من الفقر، المتصلة بتنفيذ المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، نابعة من الأقطار ومعدة وفقا لأولويات وبرامج البلدان المؤهلة بموجب المبادرة، وتؤكد على أهمية عملية مشاركة المجتمع المدني في هذا الصدد؛

١١ - **ترحب** بقرار البلدان التي ألغت الديون الرسمية الثنائية، وتحث البلدان الدائنة التي لما تفعل ذلك بعد على النظر في إمكانية الإلغاء الكلي والتخفيف المعادل للديون الرسمية الثنائية للبلدان المؤهلة بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وعلى اتخاذ إجراءات، حسب الاقتضاء، لتلبية احتياجات البلدان في مرحلة ما بعد الصراعات، ولا سيما البلدان التي عليها متأخرات طويلة الأمد، والبلدان النامية التي أصابتها كوارث طبيعية جسيمة، والبلدان الفقيرة ذات المؤشرات المنخفضة جدا في مجال التنمية الاجتماعية والبشرية، بما في ذلك النظر في إمكانية اتخاذ التدابير اللازمة لتخفيف الديون، وتؤكد على أهمية إقامة تحالف مع منظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية في جميع البلدان لكفالة تنفيذ إعلانات إعفاء الديون في أسرع وقت ممكن؛

١٢ - **تلاحظ** أن من الممكن أن يكون للصناديق المتعددة الأطراف لتخفيف الديون أثر إيجابي في مساعدة الحكومات على الحفاظ على مستوى الإنفاق على القطاعات الاجتماعية ذات الأولوية أو زيادته وتشجع المانحين على مواصلة بذل الجهود في هذا الصدد في سياق المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

١٣ - **تشدد** على ضرورة الحصول على التمويل الكافي لخطة التمويل الشامل للمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بما فيها خاصة الصندوق الاستئماني للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والصندوق الاستئماني للحد من الفقر والمرفق الإنمائي للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون على أساس التقاسم العادل والمنصف والشفاف للأعباء؛

١٤ - **تؤكد** المبدأ الذي يقضي بألا يكون لتمويل أي عملية تخفيف ديون تأثير سلبي على الدعم المقدم للأنشطة الإنمائية الأخرى المضطلع بها لصالح البلدان النامية، بما في ذلك مستوى تمويل صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، وترحب في هذا الصدد بقرار اللجنة الوزارية المشتركة لمجلسي محافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المعنية بنقل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية (اللجنة الإنمائية) الذي يقضي بأن تمويل عمليات تخفيف الديون ينبغي ألا يمس بالتمويل المتاح من خلال نوافذ العروض التساهلية، مثل المؤسسة الإنمائية الدولية، وتعرب عن تقديرها للبلدان المتقدمة النمو التي بلغت، بل تجاوزت الهدف المتفق عليه المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، أو قامت مؤخرا بإعلان التزامات ببلوغ تلك النسبة وتدعو في نفس الوقت البلدان المتقدمة النمو الأخرى إلى بلوغ هذا الهدف للمساعدة الإنمائية الرسمية في أسرع ما يمكن؛

١٥ - **تعرب عن تقديرها** للإجراء الذي اتخذته البلدان الدائنة الأعضاء في نادي باريس، فيما يتعلق بديون البلدان النامية المتأثرة بالكوارث الطبيعية، وتكرر في هذا الصدد

تأكيد ضرورة الوفاء بالوعود بتخفيف عبء الديون بأسرع ما يمكن، من أجل تحرير الموارد اللازمة لجهود التعمير الوطنية؛

١٦ - **تشجع** أوساط الدائنين الدوليين على النظر في اتخاذ تدابير أخرى فيما يتعلق بالبلدان التي يعتبر فيها معدل تراكم الديون عال للغاية، بما في ذلك خاصة أفقر البلدان الأفريقية، من أجل تقديم مساهمة مناسبة ومتسقة لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في تحمل الديون؛

١٧ - **تدرك** الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية المتوسطة الدخل المثقلة بالديون وغيرها من البلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالديون الخارجية وخدمة تلك الديون، وتلاحظ الحالة الحرجة في بعضها في سياق القيود الكبيرة على السيولة وغير ذلك من القيود في بعض هذه البلدان، مما قد يتطلب معالجة لحالة الديون تتضمن، حسب الاقتضاء، تدابير تخفيض الديون؛

١٨ - **تدعو** إلى اتخاذ إجراءات متضافرة على الصعيد الوطني والدولي لمعالجة مشاكل ديون البلدان النامية المتوسطة الدخل، بشكل فعال من أجل حل مشاكلها المحتملة الطويلة الأجل في مجال تحمل الديون عبر تدابير متنوعة لمعالجة الدين، منها، حسب الاقتضاء، الآليات القائمة المنظمة لتخفيض الديون، وتشجع جميع الدائنين، من القطاعين العام والخاص والبلدان المدينة على الاستفادة بأقصى ما يمكن من جميع الآليات الموجودة حاليا لتخفيض الديون؛

١٩ - **تدرك** الحاجة إلى مواصلة العمل مع جميع الدائنين، حتى في حالة مواجهة مشكلة ديون، بغية تيسير استمرار الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية، وتحث الدائنين والحكومات إذا حالت ظروف استثنائية مؤقتا دون وفاء بلد ما بالتزاماته بخدمة ديونه، على العمل معا بطريقة شفافة وحسنة التوقيت من أجل الوصول إلى حل منظم وعادل لمشكلة تسديد الديون بجملة أمور منها بحث تنفيذ ترتيبات مؤقتة لتجميد خدمة الديون في الحالات الاستثنائية؛

٢٠ - **تلاحظ** أهمية إجراء تحرير منظم وتدريجي محكم التسلسل لحسابات رأس المال بقصد تعزيز قدرة البلدان على تحمل آثاره من أجل التخفيف من الأثر السلبي لتقلب تدفقات رأس المال القصيرة الأجل؛

٢١ - **تشدد** على ضرورة أن يسهم تخفيف الديون في تحقيق الأهداف الإنمائية، بما فيها الحد من الفقر، وفي هذا الخصوص تحث البلدان على توجيه تخصيص الموارد التي يتم

الإفراج عنها نتيجة توفر تخفيف الديون، وخاصة عن طريق إلغاء الديون وتخفيضها، لتحقيق الأهداف المذكورة؛

٢٢ - **تلاحظ** أن تخفيف الديون لن يؤدي وحده إلى تخفيف حدة الفقر وإلى النمو الاقتصادي، وتؤكد في هذا الصدد على الحاجة لإيجاد بيئة مواتية، بما في ذلك إدارة اقتصادية سليمة وكذلك خدمة عامة وإدارة عامة تتسمان بالفعالية والشفافية وتخضعان للمساءلة، وتؤكد أيضا على الحاجة لتعبئة الموارد المالية من جميع المصادر، بالإضافة إلى تدابير تخفيف الديون وللاستمرار في تقديم المساعدة المالية التساهلية، لا سيما إلى أقل البلدان نموا، بغية دعم جهودها الرامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة؛

٢٣ - **تشدد** على الأهمية القصوى لتنفيذ ما جاء في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية من تصميم على إيجاد بيئة، وطنية وعالمية معا، تفضي إلى التنمية والقضاء على الفقر بواسطة جملة أمور منها تحسين نظام الحكم في كل بلد على الصعيد الدولي والتحلي بالشفافية في النظم المالية والنقدية والتجارية؛

٢٤ - **تؤكد** على ضرورة تعزيز ما للبلدان النامية من قدرات مؤسسية في مجال إدارة الديون، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يدعم الجهود التي تبذلها لتحقيق هذه الغاية، وتشدد في هذا الصدد، على أهمية المبادرات التي من قبيل نظام إدارة الديون والتحليل المالي[٣] وبرنامج بناء القدرات في مجال إدارة الديون؛

٢٥ - **تلاحظ** أهمية توفير موارد كافية لتدابير تخفيف الديون في ضوء الصعوبات التي تواجه العديد من البلدان النامية، ولا سيما تلك التي توجد في أفريقيا وأقل البلدان نموا، وذلك فيما يتصل بتعبئة الموارد المحلية والخارجية معا اللازمة لتنمية تلك البلدان، ووفقا لما جاء في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية تدعو إلى اتخاذ تدابير خاصة للتصدي للتحديات المتمثلة في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، بما في ذلك إلغاء الديون؛

٢٦ - **تؤكد** على أهمية أن تواصل البلدان النامية جهودها الرامية إلى إيجاد بيئة مواتية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي، مما يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، لمساعدتها على الخروج من مأزق الديون وخدمة الديون، وتؤكد أيضا على

---

(٣) نظام إدارة الديون والتحليل المالي هو نظام حاسوبي وضعه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لمساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تطوير الهياكل الإدارية والمؤسسية والقانونية الملائمة قصد تحقيق الإدارة الفعالة للدين العام الأجنبي والمحلي. وبحلول شهر حزيران/يونيه ١٩٩٩، تم تركيب هذا النظام في المكاتب المعنية بالديون في خمسين بلدا في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.

ضرورة قيام المجتمع الدولي بالتشجيع على إيجاد بيئة خارجية مواتية، وذلك عن طريق تدابير منها تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق، وبذل الجهود اللازمة لتثبيت أسعار الصرف والتحكم الفعال في أسعار الفائدة، وزيادة تدفقات الموارد، والوصول إلى الأسواق المالية الدولية، وتدفق الموارد المالية، وتحسين فرص الوصول إلى التكنولوجيا لصالح البلدان النامية؛

٢٧ - **تهيب** بالمجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والقطاع الخاص، أن يقوم باتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لتنفيذ الالتزامات والاتفاقات والقرارات المتعلقة بالتنمية التي اتخذتها المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي نظمتها الأمم المتحدة منذ بداية التسعينات، فضلا عن نتائج عمليات الاستعراض، ولا سيما العمليات المتصلة بمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية؛

٢٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار وأن يضمن تقريره تحليلا شاملا وموضوعيا لمشاكل الديون الخارجية ومشاكل خدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية، بما في ذلك المشاكل الناجمة عن عدم الاستقرار المالي على الصعيد العالمي.